على الطلب الى الحكومة بتبني هـذا الموضـوع ومتابعته، وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معـالي رئيس المجلس: شكـراً، البنـد الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: غداً انشـاء الله ستكون هناك جلسة تبحث فيها كل هذه الأمور وموعد هذه الجلسة الساعة الرابعة مساءاً غداً الأثنين نلتقي انشاء الله هنا، وشكراً لكم.

«رفعت الجلسة»

امين عام مجلس الأمة	معالي رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبد اللطيف عربيات

صفحة من الأصل



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

لمجلس النواب الحادي عشر من الدورة العادية الرابعة المنعقدة في ٦/ شوال/ ١٤١٣ هجرية الموافق ١٩٩٣/٣/٢٩ ميلادية.

(العدد ٢٩) (المجلد ٣٠)

« جدول الاعمال »

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الاثنين الموافق ٦/ شوال / ١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٣/٣/٢٩ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته التاسعة والعشرون من الدورة العادية الرابعة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: لا احد.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: لا احد.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: لا احد.

وحضر من الحكومة:

١ . سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
٢ . معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٣ . معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٤ . معالي الدكتور كامل ابوجابر: وزير الخارجية.
٥ . معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الصناعة والتجارة.
٦ . معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
٧ . معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.
٨ . معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
٩ . معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
١٠ . معالي السيد الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.
١١ . معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
١٢ . معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
١٣ . معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
١٤ . معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١٥ . معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١٦ . معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
١٧ . معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
١٨ . معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
١٩ . معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
٢٠ . سماحة الشيخ عزالدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
٢١ . معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
٢٢ . معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
٢٣ . معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
٢٤ . معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
٢٥ . معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.
٢٦ . معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
٢٧ . معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
٢٨ . معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.
٢٩ . معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة: الدكتور حسين ابوعرابي، السيد علي الحسبان، السيد محمد الرديني، السيد حمد الغرير.

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل وبسم الله نفتتح الجلسة، ايها الاخوة هذه الجلسة جلسة سرية يبحث فيها بعض المواضيع التي اؤجلت او احيلت الى مثل هذه الجلسة من جلسات سابقة، هناك عدد من الموضوعات طرحت في هذا المجلس وطلب تحويلها الى جلسة خاصة او جلسة سرية لتبحث هناك بصورة تفصيلية اكثر وهذه الجلسة هي جلسة سرية بناءا على طلب الحكومة لطبيعة الموضوعات التي ستبحث ولهذا هذه جلسة سرية

ويطبق عليها نظام الجلسات السرية، استاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: معالي الرئيس اعتدنا على ان تكون الجلسات سرية في سنوات سابقة وفي عهود حكومات سابقة ثم نكتشف ان ليس هناك من سبب يدعو للسرية فأنا ارجو من الحكومة ان كان فعلا هناك اسباب كافية ومقنعة للسرية ان تطلعنا على ذلك، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، النظام الداخلي نص على ذلك صراحة ونحن نلتزم بالنظام الداخلي وبناءا على طلب الحكومة او خمسة نواب او ما يتبع ذلك من مادة (٧١) اعتقد، فنحن نأخذ بنص النظام الداخلي، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكرا سيدي الرئيس، الطلب صحيح من الحكومة لكن القرار للمجلس كما جاء حكم المادة (٧١) من النظام الداخلي فالمجلس الذي يقرر هل تجري المناقشة في الموضوع المطروح اما علنا او سرا. القرار سيدي الرئيس لاغلبية المجلس حدد بحكم المادة (٧١) فأرجو ان يطرح الامر للتصويت ان شئت.

معالي رئيس المجلس: دعونا نقرأ المادة (٧١)، ينعقد المجلس بصفة سرية بناء على طلب الحكومة او خمسة اعضاء ثم يقرر: هل تجري المناقشة في الموضوع المطروح امامه في جلسة علنية ام لا، ويقدم الطلب بعقد الجلسة من قبل كذا . . . الخ، هذا نص واضح.

اولا: حقيقة ليس الامر موضوع جلسة

سرية وغير سرية او طلب الحكومة وغير الحكومة.

تذكرون ايها الاخوة ان هذه الموضوعات طرحت بجلسات عامة ولطبيعة الموضوع وللوصول الى حقيقة والبحث في الموضوع بصورة مريحة ووافية، طلب واتخذ قرار بتأجيلها الى جلسة خاصة. هذا هو الاصل ولهذا الامر لا يتعدى كونه امر واضح ونحن نريد من هذه الجلسة وغيرها، عقدنا جلسات كثيرة جلسة سرية واحدة في دورة عادية كاملة ليس امر غير طبيعي بالعكس بل هو امر طبيعي جدا، الاستاذ محمد ابوفارس.

الدكتور محمد ابوفارس: الحقيقة اختصارا للوقت ارى ان يصوت على ان تكون الجلسة سرية او علنية بناءا على المادة، واذا كان ولابد فيمكن ان يقول احد بأنها سرية ويدعم رأيه بأدلته، ثم يقول اخر بأنها علنية، ثم يصوت وندخل في الجلسة، اخشى ان نأخذ وقتا طويلا في هذه القضية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: المادة (٧١) معالي الرئيس، تنص على قضيتين، القضية الاولى سرية الجلسة بناء على طلب الحكومة دون تحديد التصويت والقضية الثانية هو اذا تقدم خمسة اعضاء يطلبون سرية الجلسة فهنا تجري مناقشة ويصوت على ذلك، اما طلب الحكومة فانه الزامي ينعقد المجلس بصفة سرية بناءً على طلب الحكومة.

او خمسة اعضاء ثم يقرر، هل تجري مناقشة؟ فهنا التصويت واجراء المناقشة اذا تقدم خمسة اعضاء تكون سرية الجلسة، اما طلب الحكومة فانه يوجب السرية دون تصويت، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ ليث الشبيلات.

السيد ليث الشبيلات:

بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، الموضوع يقسم الى قسمين:

اولا: من حق هذا المجلس ان يعرف ما هو جدول الاعمال؟! عناوين ليس هنالك عناوين سرية، ما هي الامور التي ستبحث؟ لا يجوز ان يؤتى بالمجلس الى جلسة سرية وهو لا يدري العناوين التي ستبحث هذا امر ابتداء علني ولا يجوز السرية فيه، يجب ان يعرف الجميع بالداخل والخارج لماذا اجتمع المجلس، وما هي المواضيع التي سيبحثها فهذه النقطة الاولى، اما النقطة الثانية فيقال هناك مواضيع اجلت الى جلسات لاحقة. من أجلها؟ ولماذا جمعت هكذا؟ وما هي هذه المواضيع؟ ومن طلب ان تكون سرية؟ اضافة الى التعليق الذي اريد ان اعلقه على نقطة النظام ان طلب الحكومة يساوي طلب خمسة نواب ولكن المجلس هو الذي يقرر اذا كانت سرية ام لا، هذا هو الدستور، هذا هو النظام، هذه هي الاعراف ولم اسمع بحياتي ان جلسة مجلس النواب يمكن ان تعقد سرية فقط بطلب من الحكومة دون ان يوافق المجلس على ذلك فالمجلس هو سيد هذا الموقف، اريد ان اؤكد سيدي الرئيس قبل اي نقاش انا شخصيا كنائب ومن زملائي نريد ان نعرف عناوين المواضيع التي دعينا لها حتى نعرف ماذا سنناقش، قبل الدخول في امر اخر، شكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ عبدالباقي.

السيد عبدالباقي جمو: الواقع كلٌ يستطيع ان يقول ما يشاء ولكن الصحيح للحكومة الحق ان تطلب عقد جلسة سرية وعندما تعقد هذه الجلسة ستفصح الحكومة عن الموضوع الذي اعتبرته سرا ووجوب مناقشة هذا الموضوع او الاستماع الى هذا البيان بطريقة سرية ام ان هذا لم يحدث فهذا حدث فعمري في هذا المجلس اطول من عمر النواب جميعهم، ولقد حضرت اكثر من جلسة طلبت الحكومة ان تعقد فيها جلسة سرية فلم يناقش هذا الطلب مطلقا والحكومة عندما تعتبر اي امر سرا فهي اكثر اطلاع على المواضيع التي يجب ان تبقى سرا وان لا يطلع حتى على عناوينها احد ولذلك الحكومة طلبت جلسة سرية، اما اذا اصر المجلس وصوت ضد هذا الطلب فللحكومة الحق ان تترك هذا الامر سرا دون ان تطلع المجلس على هذا الموضوع فاذا كان المجلس يجب ان يطلع على هذا الامر فعليه ان يستجيب لطلب الحكومة واذا لم يرد فالمجلس هو صاحب الكلمة.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اذا سمح لي الاخوان فقط للتوضيح، ما ذكره الشيخ عبدالباقي من ان عقدت العام وقبل العام كانت تعقد جلسات سرية بناء على طلب الحكومة ولم تناقش وعقدت جلسات من حيث المبدأ، موضوعات هذا اللقاء في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة حقيقة ليست سرية بل بحثت في هذا المجلس واحيلت من هذا المجلس وطرقت في وقتها وقيل تبحث في جلسة خاصة بناء على صاحب الاقتراح او اقتراح من الاخوان وتم الاتفاق، والموضوعات معلنة ونشرت في الصحف حقيقة، لكن استيفاءً لحاجة هذه الموضوعات من بحث تفصيلي طلب ان تكون جلسة سرية، ولهذا حقيقة الامر لا يعدو ان يكون بهذه البساطة ليس هناك شيء سحري غير موجود، نشر بالصحف كل الموضوعات والموضوعات امامنا موجودة وعند البدء بالجلسة ستعلن، ولم يكن هناك في النظام الداخلي او اي تشريع في الجلسة السرية ان يقدم جدول اعمال مسبق باسم الموضوع السري الذي سيبحث، هذا كلام حقيقة واضح، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكرا سيدي الرئيس، قبل ان نعود الى النظام الداخلي اعتقد ان موضوع سرية الجلسات محدد بشكل قاطع في المادة (٨٥) من الدستور وطبيعي ان حكم الدستور يعلو على كل ما دونه من تشاريع، المادة (٨٥) من الدستور تقول، تكون جلسات كل من المجلسين علنية على انه يجوز عقد جلسات سرية بناء على طلب من الحكومة، او طلب خمسة من الاعضاء، اذا في موضوع السرية تتساوى الحكومة مع المجلس او مع خمسة من الاعضاء، ثم يقول النص الدستوري، بعد الطلب، ثم يقرر المجلس قبول الطلب الواقع او رفضه، اذا لابد ان يصوت المجلس على السرية او العلنية، الذي اضافه سيدي الرئيس النظام الداخلي الى الحكم في الدستور ايضاح له انه يقرر ان الجلسة خشية من كشف الموضوع بأن يكون سريا. لان الواقع اذا كشفناه سلف لم يعد

سري الذي اضافه حكم المادة (٧١) انه يقول ينعقد المجلس بصفة سرية ابتداءً بناء على طلب الحكومة او خمسة اعضاء، كما هو حكم الدستور ثم يقرر ابتداءً، الحكومة تطرح الموضوع الذي تطلب مناقشته سريا وقد يوافقها المجلس على ذلك او لا، فإذا لم يوافقها المجلس يعود المجلس الى انعقاد الجلسة بشكل علني، هذا هو حكم الدستور وحكم النظام الداخلي سيدي الرئيس واعتقد انه ليس فيه اي لبس، اذا ابتداء برأيي ان نعقد بصفة سرية نسمع طلب الحكومة او الموضوع الذي ترغب في طرحه ان كان يستحق السرية نوافقها على ذلك والا نقول لا داعي للسرية في هذا الموضوع ونعلن علنية الجلسة، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، حول هذه النقطة بالذات ابتداءً، هل هناك من مناقشة والدفع بهذا الرأي؟ يعني اولا نبدأ بالجلسة سرية وتناقش وتطرح الموضوعات التي ستبحث ثم يقرر المجلس اذا رأيتم ذلك، الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: معالي الرئيس انا اعتقد ان التمحك بمدى السرية من عدمه ومن هو صاحب السلطة هو اضاعة للمسؤولية، ان اي حكومة قادرة على ان تتكلم في جلسة علنية في اي موضوع ولكنك ان احلتها الى سرية جاهزة لان تعطيك معلومات اخرى، انا اعتقد اننا نريد جلسة سرية لاننا نريد ان نسمع معلومات قد لا تحب اية حكومة اظهارها، ولا يعقل لمشرع ان يساوي بين السلطة التنفيذية وبين خمسة نواب لا يعقل منطقا ولا عقلا، ولذلك عندما طلب التصويت طلب التصويت على رأي خمسة نواب حتى لا يحكم خمسة نواب برأي المجلس فان تقدم خمسة نواب جرى التصويت على رأيهم.

اما ان تقدمت السلطة التنفيذية فهي التي تقدر خطورة معلوماتها ولا يقدرها العنوان فقط ومحاولة اظهار اننا نريدها علنية او سرية انا اطلب هذه الجلسة ان تكون علنية وان لا يتحدث الا بالموضوعات المطلوب كشفها للجماهير ان اردنا مخاطبتها، شكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اعتقد ان الامر واضح فلنبدأ جلسة سرية وبعدها يتم النقاش بوضوح في كل ما يجري لهذا ارجو اخلاء الشرفات والجلسة سرية.

* وهنا تم اخلاء الشرفات وخرج موظفي الامانة العامة وتم بدء الجلسة السرية *

رفعت الجلسة

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

معالي رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات